مظاهِرُ التَّكامُلِ المَعْرِفِيّ بين عِلْمَيّ النَّحْوِ والصَّرْف

إعداد

د. حمزة آدم يوسف حسن

أستاذ النحو والصرف المشارك

جامعة كردفان – كلية التربية – السودان

١٤٤٤هـ /٢٠٢٣م

مظاهِرُ التَّكامُلِ المَعْرِفِيّ بين عِلْمَيّ النَّحْوِ والصَّرْف

د. حمزة آدم يوسف حسن– أستاذ النحو والصرف المشارك– جامعة كردفان– كلية التربية– السودان

الملخص: المتأمل في العلاقة بين علمي النحو والصرف يُلحظ بشكل دقيق أنها لم تكن علاقة كلّ من جزء أو بالعكس كما في العلوم اللغوية الأخرى وإنّما هي علاقة تكاملية تنبع من كونهما علمين خادمين لبعضهما بعضاً في رباطٍ وثيق حيث يعدّ هذا التكامل بين النحو والصرف نموذجاً واضحاً للجهود الجبارة التي بذلها العلماء في تحديد الأطر المفاهيمية والقواسم المشتركة بينهما وذلك لأنّ المعاني النحوية لا تتحدد بشكل نهائي إلا بالكشف عن الأبنية التركيبية للكلمة وطرق سياقها وشروطها كما تتأكد هذه العلاقة في كون بعض المسائل النحوية لا يتم فهمها إلا بدراسة أحوالها الصرفية فإذا كان الصرف ميزاناً لمعرفة أحوال الكلمة الثابتة؛ فإنّ النحو هو الآخر ميزان لتفسير العلاقة بين أجزاء الكلام ومنظار لتراكيبها من حيث الاستقامة والصحة، وهذا مظهر من مظاهر التكامل المعرفي. تناولت هذه الورقة البحثية مظاهر التكامل المعرفي بين علمي النحو والصرف. وهدفت إلى بيان العلاقة التكاملية والارتباطية بين النحو والصرف وتفترض هذه المقاربة أن علم النحو سابق لعلم الصرف من حيث التقعيد، ولما كانت دراسة المسائل النحوية تتوقف وتستند إلى معرفة علم الصرف؛ برز مفهوم التكامل المعرفي بين النحو والصرف لتحقيق المقاصد المعرفية. اتبعت الورقة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى جملة من النتائج منها: إنّ الصرف يخدم النحو ويتكامل معه في توضيح مسائله ومعانيه كما في التقديم والتأخير، التكامل المعرفي بين علمي النحو والصرف يساعد على تصحيح الأخطاء التي قد تذهب بالمعاني المرادة، يتجلى دور التكامل المعرفي في تصحيح الأبنية الصرفية، كما يتجلى في التمييز بين المعاني، تختلف الفروق النحوية وفقاً لاختلاف الفروق بين الألفاظ أو الكلمات،

وقد جاءت الورقة في محاور ثلاثة، خُصص المحور الأول لتعريف التكامل المعرفي وأهميته وجاء المحور الثاني للحديث عن تعريف علمي النحو والصرف والعلاقة بينهما، أما المحور الثالث فهو عبارة عن نماذج وأمثلة للتكامل بين النحو والصرف ثم خاتمة تشتمل على النتائج التي تم التوصل إليها، تليها قائمة للمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: النحو، الصرف، مظاهر، التكامل المعرفي.

The second International Conference in College of Islamic and Arabic for Girls in Suehaj

Integration Knowledge between Science and its effect on the balance in think of social realist .

Abstract

Appearances of Integrating Knowledge between The grammar science and Morphology

The thought of relationship between the science of grammar and morphology observed accuracy its not relationship from the part or whole from the part as conversely as in others linguistics science but its integrative relationship the originated from two science assist each other closely tied .This integration between grammar and morphology as clearly model of efforts of the scientist to limit the frame of conceptions and shared preeminence between them, so, the grammar meaning not limited finally unless the discover of the structure of the word and the way of contextual and its condition , also confirmed this relationship for some grammar issue not understood without study of morphological situation. If its morphology is balance for knowledge of situation of the word, the grammar is the second balance of interpret the relation between the part of speech and the way of structure from acceptance and correction and this appearance of

integration knowledge .This paper tackled the appearances of the integrating knowledge between grammar and morphology science. The study aimed to explain the integration relationship and correlated between grammar and morphology and assumed that this comparing the grammar pre to morphology science from its complexity , as the study of grammar issue depend on knowledge of morphology, emerge the concepts of integrating knowledge between the grammar and morphology to achieve the intention knowledge. The used the descriptive analytical approach .The study reached some result as : morphology assist the grammar and integrated with it to explain the issue and its meaning as in pre and delay .The integrating knowledge between grammar science and morphology assist the correction of mistakes that missing the intended meaning . Its evacuates the role of integrating knowledge in correction the morphological structure also evacuates that the identifying between the meaning specifically in pre and delay . the differentiate between differ of grammar according to the different between the utterance and the word .It also, the paper came with three section , the first section for the definition of the integrating knowledge and its importance , and second section includes the definition

of grammar and morphology science and its relation and the third section includes the models and examples of integrating knowledge between grammar and morphology and the conclusion involved for the results that reached and References and resources.

Key words: Grammar – morphology – appearances – Integrating knowledge

المقدمة

الحمدُ لله الذي علَّم بالقلم علَّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على النبي الأكرم سيّد العرب والعجم وبعد.

تعدُّ فكرة التكامل المعرفي بين العلوم من القضايا المهمة التي ينبغي أن تجد حظاً وافراً من العناية والاهتمام، وأن تتم دراسة العلوم ذات الارتباط العضوي في إطار المنظومة العلمية والمعرفية المتكاملة جاء هذا البحث الموسوم بـ"مظاهر من التكامل المعرفي بين علمي النَّحو والصَّرف" إسهاماً متواضعاً من خلال بيان طبيعة هذا التكامل وإبراز نماذج منه، باعتبار العلاقة الوثيقة بين هذين العلمين، وبالنظر إلى مسوغات النشأة والدلالات المشتركة بينهما؛ حيث إنَّ الصَّرف يخدم النَّحو ويتعاون معه لكشف معاني ومقاصد اللغة العربية. تأتي أهمية الورقة البحثية من أهمية التكامل المعرفي نفسه بوصفه قالباً لاندماج وانصهار الحقول المعرفية لتحقيق المعرفة الشاملة، وبخاصة في علمي النَّحو والصَّرف حيث يعالج هذا التكامل بعض الأخطاء المفاهمية التي قد تشكّل عائقاً للوصول إلى الأهداف المنشودة.

تهدف هذه المقاربة إلى التعريف بمفهوم التكامل بين هذين العلمين المنطويين تحت علمٍ واحد، وبيان دوره في ترسيخ وتقوية البناء المعرفي، وجمع بعض شتات هذه المادة العلمية وتمظهراتها في الدرس النَّحوي والصَّرفي، إذ إنَّ إشكالية هذه الورقة البحثية تتمثل في كون علمي النَّحو والصَّرف مرتبطين ارتباطاً وثيقاً فكليهما يعملُ على خدمة الطرف الآخر ويُسهم في توضيح مشكلاته، فلا ينبغي الفصل بينهما.

اعتمدت الورقة البحثية في جمع مادتها وتصنيفها على المنهج الوصفي التحليلي، أمّا هيكلها فقد احتوى على مقدمة وثلاثة محاور، تناول المحور الأول مفهوم التكامل المعرفي، وتطرق المحور الثاني للتعريف بعلمي النَّحو والصَّرف والعلاقة بينهما، أمّا المحور الثالث فكان عبارة عن نماذج وأمثلة للتكامل المعرفي بين النَّحو والصَّرف. ثمّ يلي ذلك خاتمة وقائمة للمصادر والمراجع.

المحور الأول

مفهوم التكامل المعرفي

١ – التكامل لغةً واصطلاحاً:

التكامل لغةً: تُوحي كلمة (تكامل) إلى أنَّ جزء الشيء أو الأجزاء المتعددة للشيء الواحد قد اتّحدت وتوحّدت واندمجت وأخذت شكلاً واحداً؛ ولهذا فقد اكتمل وتمَّ(١).

التكامل اصطلاحاً: يُعرَّف التكامل المعرفي اصطلاحاً بأنَّه الصورة العلمية المتكاملة للوجود والذات المتحققة بتفعيل الرؤية الإسلامية في كل مجالات المعرفة سواء أكانت علوم طبيعية أم اجتماعية أم إنسانية أم شرعية(٢).

ولعلَّ هذا التعريف يؤكد على أنّ العلوم مكمِّلة لبعضها، وأنَّ هذا التكامل له رؤية عقدية قوية في كافة المجالات، وله أيضاً عمقٌ تاريخي وأصالة زمنية، فهو قديم قِدَم تلك المعارف والعلوم نفسها، فالعلم لا ينشأ بمعزل عن غيره بل بتضافر العلوم وتكاملها.

٢ – التكامل المعرفي عند العلماء

وإذا نظرنا إلى تاريخ العلماء السابقين نجد أنَّهم قد مدُّوا جسور الوصل بين العلوم المختلفة وحققوا قدراً من التكامل بين الحقول المعرفية، ومن أبرز الذين جسَّدوا هذا المعنى ونهلوا من بساتين المعارف والفنون قاطبة؛ الإمام الشافعي، فقد لعب هذا العالِم دوراً مهماً في محاولة الجمع بين علمي الوحي والسُّنَّة في كتابه (جماعُ العلم)، إذ أنَّ لفظ (الجماع) يرجع إلى مادة (ج م ع)،

---

(١) كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، بيروت، ج٤، ص٣٨٧.

(٢) التكامل المعرفي في المنظومة التعليمية الجامعية، مقارنة تأصيلية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها، د. عقيلة حسين، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، العدد السابع، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م، ص٨.

أي: الكمال بعد التجزئة، ويدلُّ على اتخاذ الأجزاء المتشتتة شكلاً واحداً؛ فقد تجمعت بعد أنْ تجزأت[١]، وهذا عين ما يرمي إليه مصطلح التكامل المعرفي، حيث يهدف الكتاب إلى بيان أنَّ سُنّة الرسول صلى الله عليه وسلم، هي الشارحة المبيّنة قولاً وفعلاً للقرآن الكريم وبتجسيده واقعاً في حياة الرسول (صلى الله عليه وسلم)[٢]، ويُضاف إلى هذا أنَّ الإمام الشافعي يصنِّف علم الإنسان إلى علم الدين وعلم الدنيا، ويرى أنَّ علم الدين بدوره ينقسم إلى علم العامة وعلم الخاصة، وبيَّن أنَّ الأول واجب على جمهرة المسلمين بينما تعلُّم الثاني من باب الفرض الكفائي، كما أنَّ علم الدين من قبيل العلم الكفائي[٣].

ومن الذين دعوا إلى التكامل المعرفي؛ الإمام الغزالي، فقد كان فقيهاً أصولياً فيلسوفاً لغوياً مربّياً، ويبرز دوره في التكامل عبر كتابه المعروف والمشهور بـ"إحياء علوم الدين"، حيث قام بتقسيم العلم إلى فرض عين وفرض كفاية، ففرضُ العين هو معرفة ما يجب معرفته من الدين بالضرورة، ثمَّ قسَّم الفرض الكفائي إلى شرعي وغير شرعي، وبيَّن أنَّ الشرعي منه المحمود ومنه المذموم ومنه المباح[٤]، وقال في منحًى آخر: " ليست للغة والنَّحو والعلوم الشرعية في أنفسها ولكن يلزم الخوض فيها بسبب الشرع؛ إذ جاءت هذه الشريعة بلغة العرب، وكل شريعة فلا تظهر إلَّا بلغة أهلها، فيصير تعلُّم تلك اللغة آلة، والعلم الآلي هو الذي لا يكون مقصوداً لذاته، أي: لا يُطلب إلَّا من

(١) لسان العرب، محمَّد بن مكرم بن منظور، دار المعارف، مصر، ط٣، ج٨، ص٥٣.

(٢) جماع العلم، محمَّد بن إدريس الشافعي، دار الآثار، الكويت، ٢٠٠٢م، ج١، ص٣.

(٣) الرسالة، محمَّد إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ج١، ص٣٥٧ وما بعدها.

(٤) إحياء علوم الدين، أبو حامد محمَّد بن محمَّد الغزالي، دار المعرفة، بيروت، ج١، ص١١٣وما بعدها.

أجل غيره"[١]، وكذلك من العلماء الذين أسهموا في بناء صروح المعرفة، دون انقطاع بين كافة أطياف العلوم وأنواع الفنون؛ ابن رشد الذي جمع بين الطب وعلوم الفقه والفلسفة واللُّغة والقضاء، فكلَّ الحقول المعرفية عنده مطلوبة إمَّا ابتداءً أو تبعاً، وإلى هذا المعنى أشار بقوله: "إنَّ العلوم صنفان: علوم مقصودة لذاتها وعلوم ممهِّدة للإنسان في تعلُّم العلوم المقصودة"[٢]، وهذا جزء من التكامل المعرفي، ومن هؤلاء العلماء؛ ابن خلدون، الذي أسس علم الاجتماع وكان فقيهاً قاضياً لغوياً، ويعدُّ من مصنفي نظرية العلوم الإسلامية، حيث ذهب إلى أنَّ العلوم على صنفين: صنفٌ طبيعي للإنسان يهتدي به بفكره، وصنفٌ نقلي يأخذه عمَّن وضعه، وصنَّف الأول بأنَّه هي العلوم الحُكمية الفلسفية وبيَّن أنَّ الثاني هي العلوم النقلية الوضعية، وكلَّها مستندة إلى الخبر عن الوضع الشرعي، ولا مجال فيها للعقل، إلَّا في إلحاق الفروع في مسائلها بالأصول، فتحتاج إلى الإلحاق بوجهٍ قياسي، إلَّا أنَّ هذا القياس يتفرع عن الخبر بثبوت الحكم في الأصل وهو نقلي، فسواءٌ العلم نقلي أو طبيعي تجريبي؛ إلَّا أنَّ الجامع بينهما هو أنّه مكتسبٌ حصولي[٣]، وقال في معرض حديثه عن العلوم وأصنافها الواجب منها وغير الواجب: "النظر في القرآن والحديث لابدَّ أن تتقدمه العلوم اللسانية، لأنَّه متوقفٌ عليها وهي أصناف فمنها: علم اللُّغة، وعلم النَّحو، وعلم البيان، وعلم الآداب"[٤].

---

(١) التكامل المعرفي بين العلوم اللغوية والعلوم الشرعية عند الشاطبي، عبد الرحمن يجيوي، جامعة القرويين، المغرب، ص٩.

(٢) الضروري في صناعة النَّحو، القاضي أبو الوليد بن رشد الحفيد، تحقيق ودراسة منصور علي عبد السميع، جامعة حلوان، ط١ ١٤١٣هـ – ٢٠١٠م، ص٩٩.

(٣) مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، تحقيق: عبد السلام الشدادي، بيت العلوم والفنون والآداب، الدار البيضاء، ج٢، ص٣٥٠ – ٣٥٨.

(٤) المصدر نفسه، ص٤٣٦.

وأما أبو حيان التوحيدي وهو فيلسوف ولغوي وأديب فقد قال عن فلسفة هذا التكامل: " البحث عن المنطق قد يرمي بك إلى جانب النحو، والبحث عن النحو قد يرمي بك إلى جانب المنطق ولولا أن الكمال غير مستطاع لكان يجب أن يكون المنطقي نحوياً، النحوي منطقياً[١] ولمّا كان هذه الورقة البحثية لا تسمح بإيراد كلّ أسماء العلماء الأوائل الذين رسَّخوا مبدأ وفكرة التكامل المعرفي بين كافة ضروب العلوم؛ نكتفي بالنماذج التي تمَّ ذكرها، ونخلُّص إلى أنَّ التكامل إنْ كان بين العلوم الشرعية نفسها أو مع غيرها؛ فهو يقتضي خدمة تلك العلوم والمعارف لبعضها بعضاً وانصهارها في ماعونٍ واحد تجتمع فيه أقوال العلماء وتُستنبط فيه أحكامهم لتحقيق التفاعل المعرفي الذي يجعل الخروج من دائرة التخصصية العلمية إلى آفاق المعرفة المتكاملة أمراً ضرورياً وممكناً، وفي ضرورة هذا التكامل المعرفي في التحصيل فقد أورد السيوطي أن من أراد أن يتبحر في علم التفسير وحده لا بدّ له من خمسة عشر علماً ؛ من أراد أن يتعاطى التفسير لزمه عند علماء المسلمين التبحر في خمسة عشر علماً هي: اللغة والنحو والصرف والاشتقاق وعلوم البلاغة وعلوم القراءات وأصول الفقه وعلم أسباب النزول والناسخ والمنسوخ والفقه والحديث وعلم الموهبة وغيره [٢]

(١) الضروري في صناعة النحو ، ص ١١

(٢) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م ،ص ١٨٠-١٨١

المحور الثاني

تعريف علمي النَّحو والصَّرف والعلاقة بينهما

١ – تعريف النَّحو والصَّرف لغةً واصطلاحاً

النَّحو لغةً: هو القصد والجانب والمقدار، ونحو الشيء هو جهته المقصودة، يُقال لهذا الشيء نحوٌ واحد، ولهذا أنحاء كثيرة، وقصدت بصري إليه أي: صرفته، فلما كان معظم ما في هذا العلم يدلُّ على مقاصد الكلام وأنحاء المخاطبات سُمي (علم النَّحو)، وقيل إنَّ السبب في ذلك أنَّه قيل للواضع الأول في هذا العلم: نِعمَ ما نحوت، فسُمي من أجل ذلك النَّحو(١).

النَّحو اصطلاحاً: هو علمٌ بقوانين يُعرف بها أحوال التراكيب اللُّغوية والعربية من الإعراب والبناء، وقيل النَّحو: "علمٌ يُعرف به أحوال الكلم من حيث ال إعلال"، وقيل: "هو علم بأصول يُعرف بها صحة الكلام وفساده"(٢)، وقال ابن جني:" النحو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتكسير والإضافة والنسب والتركيب، ذلك ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رُدّ بها إليها (٣)

ويُفهم فيما سبق أن علم النحو كان يُقصد به الصرف والإعراب معاً، أما في معظم الكتب الحديثة فقد صار هو المرادف لعلم الإعراب ويُقصد به

---

(١) الإيضاح في علل النّحو، الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، ط٣ ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، ص٨٩. وانظر ترتيب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي، ط١، ج٣، مادة (ن ح و)، ص١٧٦٧، وترتيب القاموس المحيط، الأستاذ الطاهر أحمد الزاوي، ط٢، مادة (نحو)، ص٣٣٩.

(٢) كتاب التعريفات، علي بن علي الزين الجرجاني، تحقيق جماعة من العلماء بإشراف دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٤٠٣هـ– ١٩٨٣م، باب النون، ص٢٤٠.

(٣) الخصائص، ابن جني ، ط ١٩٥٢م، ج١ ص٣٤

الأصول التي يُعرف بها أحوال الكلمات العربية من حيث الإعراب أو البناء[١]

ومن خلال هذه التعريفات تتبيَّن أهمية علم النَّحو في تفسير العلاقات بين كلمات الجملة وبين جُمل الفقرة، والنظر في تركيب الكلام وتأليفه من حيث الصحة والاستقامة على وفق قوانين العربية، والوصول إلى التكلُّم بكلام العرب على الحقيقة غير مبدّل ولا مغيّر، وتقويم كتاب الله عزَّ وجلّ الذي هو أصل الدين والدنيا ومعرفة أخبار النبي (صلى الله عليه وسلم) ومعرفة معانيها على الحقيقة وذلك بتوفيتها حقوقها من الإعراب[٢]، ولذلك أُعتبر الجهل بهذا العلم قدحًا في شخصية الجاهل، وقد ألمح ابن الأثير إلى ذلك بقوله: "إنَّ الجهل بالنَّحو لا يقدح في فصاحة ولا بلاغة، ولكنه يقدح في الجاهل نفسه، لأنَّه رسومٌ قوم تواضعوا عليه، وهم الناطقون باللُّغة فوجب اتباعهم"[٣].

ومعنى هذا أن غاية النحو هي تكوين الجمل ومعرفة مواضع الكلمات وفهم وبيان المعاني قبل وبعد تركيب الكلام، وهذا ما أشار إليه أبو حيَّان متحدثاً عن موضوع كتابه (ارتشاف الضرب) بقوله: "وحصرته في جملتين: الأولى في أحكام الكلمة قبل التركيب، والثانية في أحكامها حالة التركيب"[٤]، ولذلك اعتبر عبد القاهر الجرجاني أنَّ النَّحو مفتاح الألفاظ المغلقة والمعاني المعلّقة، والأغراض الكامنة في التراكيب، علاوة على أنَّه هو المعيار الذي يبيِّن نقصان الكلام ورجحانه[٥].

---

(١) جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني، دار الكوخ ،ط١ ٢٠٠٤م ،ج١ ص١٠

(٢) الإيضاح في علل النّحو، الزجاجي، ص٩٥.

(٣) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، نصر الدين ضياء الدين المعروف بابن الأثير، تحقيق محمَّد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة، بيروت، ١٤٢٠هـ، ج١، ص٤٩.

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيَّان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمَّد، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط١ ١٩٩٨م، ص٤.

(٥) مقدمة ابن خلدون، تحقيق درويش الجويدي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط٢ ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

الصَّرف لغةً: هو التغيير، ومنه تصريف الرّياح وتصريف السّحاب أي: تغييرهما[١]، قال تعالى:﴿ وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلۡمُسَخَّرِ ﴾ [٢]، وصرف الباب يصرف تصريفاً: صوّت عند إغلاقه أو فتحه، وصَرَفه يصرف صَرْفاً: ردُّه عن وجهه ودفعه[٣]، والصرف: التقلُّب والحيلة، وصَرْفُ الحديثِ: تزيينه والزيادة فيه، الصرف: الفضل، يُقال: لهذا صرفٌ على هذا أي: فضلٌ، وصرف الشيء: أعمله في غير وجهه كأنَّه يصرفه من وجهٍ إلى وجه، وتصاريف الأمور: تخاليفها[٤].

الصَّرف اصطلاحاً: هو تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير، واسم الفاعل، واسم المفعول، وغير ذلك، كما يُعرف بأنّه علمٌ يُبحث فيه عن أحكام بنية الكلمة العربية وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك[٥]، من حيث كون الحروف صحيحة أو معتلة، أو أصلية أو زائدة أو حصل فيها إبدال في الحروف، وغير ذلك من التغييرات التي تحصل على الكلمة نفسها، مثال ذلك: حذف حرف العلة (الواو) من (وقف) في الزمن الماضي إلى (قف) في الفعل الأمر والزمن المستقبلي[٦].

---

(١) حاشية الصبان محمَّد علي على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١ ١٤١٧هـ، ج٤، ص٣٣٠.

(٢) سورة البقرة، الآية (١٦٤).

(٣) محيط المحيط، بطرس البستاني، ص٥٦١.

(٤) لسان العرب، ابن منظور، طبعة جديدة، ج٤، ص٢٤، مادة (نحو)، وانظر ترتيب القاموس على طريقة المصباح المنير، الطاهر أحمد الزاوي، ص٨١٦.

(٥) شرح ابن عقيل، القاضي بهاء الدين عبد الله على ألفية ابن مالك، تأليف محمَّد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩م، ج٤، ص٨٧.

(٦) شذا العرف في فن الصّرف، الشيخ أحمد الحملاوي، ضبطه وشرحه ووضع فهارسه د. محمَّد أحمد قاسم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م، ص١١.

أمّا الصَّرف في رأي المحدثين فهو كلّ دراسة تتصل بالكلمة أو أحد أجزائها وتؤدي إلى خدمة العبارة أو الجملة أو تؤدي إلى اختلاف المعاني النَّحوية، ومن ذلك تقسيم الكلمة من حيث الاسمية والفعلية، والنظر إليها من حيث العدد (الإفراد والتثنية والجمع)، والنظر إليها من حيث النوع (التذكير والتأنيث)، والكلام عن الشخص (المتكلِّم والخطاب والغيبة)[١].

إذن فعلم الصَّرف يُعرف به أحوال الأبنية العربية وكيفية بنائها، ومعنى هذا أنَّ العرب القدماء قد فهموا الصَّرف على أنه دراسة لبنية الكلمة[٢]، أمَّا التَّصريف – في رأيهم – فهو ميزانُ العربية، وبه تُعرف أصول الكلام من حيث الزوائد الداخلة عليها ومن حيث الصحة والإعلال وشبه ذلك وعن طريقه يُوصل إلى معرفة الاشتقاق، وقد يؤخذ جزءٌ من اللُّغة بالقياس ولا يُوصل إلى ذلك إلَّا عن طريق التصريف، ومتعلقه من الكلم: الأفعال والأسماء التي لا تشبه الحروف وهو نوعان: معرفة حروف الزيادة ومعرفة الإبدال[٣]، وعرَّفه الميداني بقوله: هو (تفعيل) من الصرف، وهو أن تصرف الكلمة فتتولد منها ألفاظٌ ومعانٍ متفاوتة مثل أن تقول من الضرب: ضَرَبَ يَضْرِبُ، فيُستفاد من قولك: ضرب فعل قد مضى ومن يضرب فعل يحصل إما حالاً وإما مستقبلاً مثل: زيدٌ يضربُ الآن[٤].

---

(١) دراسات في علم اللّغة، دكتور كمال محمَّد بشر، دار المعارف، مصر، ط٩ ١٩٦٩م، ص٢٢١.

(٢) التطبيق النحوي، عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ص٧.

(٣) شرح التصريف الملوكي، ابن يعيش، تحقيق فخر الدين قباوة، حلي، ١٩٧٣م، ص٤٣، وانظر شرح المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي، على ألفية ابن مالك في علمي الصَّرف والنَّحو، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م، ص٣٦٧.

(٤) نزهة الطرف في علم الصرف، تأليف أحمد بن محمَّد الميداني، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، ص٤.

العلاقة بين علمي النَّحو والصَّرف:

تشكِّل علاقة النَّحو بالصَّرف نموذجاً واضحاً لاندماج العلوم وتداخلها، حيث لم يميِّز العلماء القدامى بين هذين العلمين بوصفهما صنوان نبتا في أصلٍ واحد، ولذلك أطلقوا عليهما مصطلح (علم العربية).

قال ابن السراج :"النَّحو إنَّما به ينحو المتكلِّم – إذا تعلَّمه – كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه، من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا فيه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللُّغة، باستقراء كلام العرب فاعلم أنَّ الفاعل رُفع والمفعول به نُصب وأنَّ (فَعَل) مما عينه ياءٌ أو واوٌ تُقلب عينه من قولهم: قام وباع، كما تظهر العلاقة بين علمي النَّحو والصَّرف في قوله: الاسم قد يُعرف أيضاً بأشياء منها دخول الألف واللام اللينة للتعريف عليه نحو: الرجل والحمار والضرب والجهد، فهذا لا يكون في الفعل، فلا تقل: اليقوم ولا اليذهب، وتُعرف أيضاً بدخول حرف الخفض عليه نحو: مررتُ بالرجلِ ومررتُ بزيدٍ، ولا يجوز أن تقول: مررت بيقوم ولا ذهبت إلى قام"[1]، ويرى الباحث أنَّ ابن السراج قد مزج في تعريفه للنَّحو والصَّرف من خلال حديثه عن الإعلال، كما مثل للنَّحو في باب الصَّرف في حديثه عن تعريف الاسم.

كما نجد هذه النظرة نفسها عند الفارسي، فقد ذكر أنَّ النَّحو علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، وهو ينقسم إلى قسمين: أحدهما: تغيير يلحق أواخر الكلم، والثاني: تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها، وقد مثَّل لهذا النوع بالتثنية والجمع وإضافة الاسم المعتل إلى (ياء) المتكلِّم، وقد شمل هذا التعريف النَّحو والصَّرف[2].

---

(١) الأصول في النّحو، أبو بكر محمَّد بن سهل بن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م، ج١، ص ٣٥– ٣٧.

(٢) مقدمة التكملة الجزء الثاني من الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، ١٤٠١هـ–١٩٨١م، ط١، ص٣٠.

ومن وجوه العلاقة بين العلمين؛ هو ما أكّده ابن عصفور بقوله: "التَّصريف أشرف شطري العربية، فالذي يبيِّن شرفه احتياج جميع المشتغلين باللُّغة العربية من نحوي ولغوي إليه أيّما حاجة، لأنَّه ميزان العربية، وقد يُؤخذ جزءً كبير من اللُّغة بالقياس، ولا يُتوصل إلى ذلك إلَّا عن طريق التصريف، فالموقع الإعرابي ببعض الكلمات لا يمكن معرفته، إلَّا إذا عرفنا الصيغ الصَّرفية للألفاظ كما في: أخوك كاتبٌ درسَه، ومالك مفهومٌ حديثُه، وخالدٌ نبويٌّ خلقُه، فالكلمات: درس وحديث وخلق، لا يمكن معرفة إعرابها إلَّا إذا عُرفت البنية الصَّرفية للكلمات: كاتب ومفهوم ونبوي"(١).

ومن العلماء الذين ربطوا بين النَّحو والصَّرف؛ أبو القاسم الزجاجي، فهو يأتي بالمادة الصَّرفية ثمَّ يستعملها في الحال لمعالجة قضايا النَّحو، ونلمس ذلك في باب الأفعال، حيث يستهل كلامه بدراسة التقسيمات الصَّرفية المعهودة للأفعال ثمَّ يتبع ذلك ببحث خواص التراكيب فيناقش الإعراب وحالاته المختلفة التي تتصل بهذا الباب خاصة، وقد يحوجه أحياناً للعودة إلى بعض المسائل الصَّرفية الأخرى ذات الصلة بالموضوع(٢).

وأهم ما يجسد العلاقة بين العلمين؛ ما أشار إليه الزمخشري عندما جعل المفعول المطلق مصدراً في باب ذكره للمنصوبات، وأيضاً عند تعريفه للتمييز، فبعد أن عرَّفه بأنَّه رفع الإبهام في الجملة أو المفرد بالنصب على أحد محتملاته، قال: ولا ينصب المميز عن مفرد إلَّا عن تمام، والذي يتم به أربعة أشياء: التنوين ونون التثنية ونون الجمع والإضافة، وذلك على ضربين: زائل ولازم، فال زائل: التمام بالتنوين ونون التثنية، واللازم: التمام بنون الجمع

(١) الممتع في التصريف، ابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق، ط٣، ج١، ص٢٧، بتصرف يسير.

(٢) كتاب الجمل في النَّحو، الزجاجي، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ص٢٧.

والإضافة[١].

كما تتجلى هذه العلاقة عند الجزولي حيث لم يفْصِل بين النَّحو والصَّرف، وإنَّما بحثهما بوصفهما علماً واحداً، فقال في باب (التعدي واللزوم):" نجد أنَّ أصل الباب يعتمد على معرفة الصفة في كون الفعل متعدياً أو لازماً، (ففَعُل) بفتح فضم لازم دائماً، وكذلك ما زِيد فيه للمطاوعة، فمعرفة هذه الصيغ بأصولها وزياداتها ومختلف تصاريفها هي من موضوعات الصَّرف، أمَّا وظيفة هذه الصيغ في التراكيب ومجيء ما بعدها مرفوعاً مثلاً، فهي من مباحث علم النَّحو[٢].

وهذا يظهر لنا بجلاء أن الكلمة العربية مبناها صرفي ومعناها نحوي، ومن هنا نشأت العلاقة بين النحو والصرف .

أمَّا ابن جني فقد أوضح العلاقة بين علمي النَّحو والصَّرف بقوله: "ألا إنَّ التَّصريف وسيلة بين النَّحو واللغة يتجاذبانه، والاشتقاق أقعد في اللغة من التّصريف كما أنَّ التّصريف أقرب إلى النَّحو من الاشتقاق"[٣]، وفي موضع آخر أشار إلى ضرورة أن يأتي درس الصَّرف قبل النَّحو فقال:" إنك لا تجد كتاباً في النحو إلا و التصريف في آخره والتَّصريف إنَّما هو لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة، والنَّحو إنَّما هو لمعرفة أحوال المتنقلة، ألا ترى أنَّك إذا قلت: قام بكرٌ، ورأيت بكراً، ومررتُ ببكرٍ، فإنَّك إنَّما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة، وإن كان ذلك كذلك فكان من

(١) المفصّل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق علي يوم لحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط ١٩٩٣م، ص٨٤.

(٢) المقدمة الجزولية في النَّحو، الجزولي، تحقيق وشرح د شعبان عبد الوهاب محمَّد، مراجعة حامد أحمد نيل ودكتور فتحي محمَّد جمعة، ص٨٩.

(٣) المنصف، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م، ج١، ص٣٤٥.

الواجب على من أراد معرفة النَّحو أن يبدأ بمعرفة التَّصريف، وينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة أحواله المتنقلة، إلَّا أنّ هذا الضرب من العلم كان عويصاً صعباً، بُدئ قبله بالنَّحو ثم جيء له بعد"(١).

إذن فالدرس الصرفي عند ابن جني مقدمة ضرورية لدراسة النحو.

ومن أظهر وجوه العلاقة بين النَّحو والصَّرف هو ما أشار إليه ابن مالك في معرض إطار حديثه عن باب المثنى والجمع، حيث ابتدره ببيان معنى التثنية وعلاقة المثنى وما يلحق به من تغيير، ثمّ حركة النون مكسورة أو مفتوحة، وكذلك عن الجمع، حيث تطرق لإعرابهما في حالتيهما الثلاث، وما يقتضيه من العوامل، ثمّ اتبع الباب بكيفية التثنية والجمع بنوعيه مزاوجاً في ذلك بين علمي الصَّرف والنَّحو، ثمّ تحدّث عن الزيادة التي تطرأ على جمع المذكر السالم وإعرابه بقوله: "وإن كان لمذكر فالمزيد في الرفع واوٌ بعد ضمة وفي الجرّ والنصب ياءٌ بعد كسرة تليها نون مفتوحة تُكسر ضرورة وتسقط للإضافة أو لضرورة أو لتقصير صلة"(٢)، وهكذا يستطرد كل حالات الاسم النَّحوية والصَّرفية إلى نهاية الباب.

وأكَّد الدكتور محمَّد المختار ولد أباه على ما ذهب إليه العلماء في بيان العلاقة بين النحو والصرف حيث قال:" العلاقة بين النَّحو والصَّرف علاقة قديمة وحميمة، إذ يلتقيان في مصطلحيهما وفي غايتيهما؛ فالنَّحو آلة يُعرف بها صواب تراكيب ألفاظ اللُّغة ومعانيها في خطبها، والصَّرف يُعرف به بناء الكلمة وصحتها، فكلاهما من وادٍ واحد بالمشاكلة والمماثلة، ومن عرف الاسم والفعل والحرف، فقيرٌ إلى معرفة وصفها وبنائها على الترتيب الو اقع في غرائز

(١) الخصائص، ابن جني، تحقيق محمَّد علي النجار، الهيئة المصرية للكتب، ط١، ص٢.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أبو عبد الله جمال الدين محمَّد بن عبد الله بن مالك الطائي، تحقيق وتقديم محمَّد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م، ص١٢٤.

أهلها ومحتاج إلى معرفة حركات هذه الأسماء والأفعال والحروف، ولأنَّ الخطأ والتحريف في الحركات كالخطأ والفساد في المتحركات[١]، وقال أيضاً: "وأمّا التّصريف فإنّه إذا لم يكن البيان عارفاً به لم تفسد عليه معاني كلامه وإنَّما تفسد عليه الأوضاع ثمّ أعطى من غوامضه منها تصغير (اضطراب) بـ(ضطيرب) لدى نحوي لا يعرف أنَّ الطاء مبدلة من التاء، لكن عالم التصريف يقول فيه "ضتيرب"، ثم ذكر نماذج من اللحن الخفي مثل قوله:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرى مِن فَواقِعِها * حَصباءُ دُرَّ عَلى أَرضٍ مِنَ الحَّطبِ

وفعلى وأفعل لا يجوز حذف الألف واللام فيهما"[٢].

وقصارى القول ما ذكره أحد الباحثين: "الصَّرف ليس غاية في ذاته وإنَّما وسيلة وطريقة من طرق دراسة التركيب والنص الذين يقوم بالنظر فيهما علم النَّحو، ومعنى هذا أنّه لا يجوز عزل أحد هذين العلمين عن الآخر في النظر والتطبيق لأنَّ مسائلهما متشابكة إلى حدٍ كبير، والصَّرف لا قيمة له ولا وزن إذا لم يُوجه إلى خدمة الجملة العربية"[٣].

وتأسيساً على ما سبق؛ يمكن القول بأنَّ العلاقة بين علمي النَّحو والصَّرف قد ظهرت منذ نشأتهما الأولى لجهة أنَّ علم الصَّرف يهتم بالكلمة والتغييرات التي تطرأ عليها مثل: درس ودارس ومدروس، أمَّا علم النَّحو فينظر إلى موقع الكلمة من الإعراب في الجملة ويهتم بضبطها، فكلّ منهما يشكّل أهمية بالنسبة للآخر، كما تبرز العلاقة بين النَّحو والصَّرف في كون المسائل الصَّرفية لا يمكن تحديد معانيها إلَّا بالكشف عنها من خلال التراكيب والجُمل وهذه هي

(١) تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب، تأليف الدكتور محمَّد المختار ولد أباه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ط٢، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، ص٥٧٨.

(٢) المرجع نفسه، ص٥٧٣.

(٣) دراسات في علم اللُّغة، كمال بشر، ص٢٢٠.

وظيفة علم النَّحو، فهذان العلمان ممتزجان فيما بينهما وشديدا الصلة.

وكذلك يتأكد عمق العلاقة ووثوق الصلة بين هذين العلمين انطلاقاً من أنَّ كلُّ المسائل النَّحوية تُدرس على ضوءه البنية الصَّرفية، ونظراً لهذا الارتباط الوثيق، فقد جمع أكثر علماء اللُّغة بينهما كمصطلحين تحت مُسمى (علم العربية)، حيث لم يكن هنالك – في رأيهم – علمٌ قائمٌ بذاته اسمه علم النَّحو وعلمٌ آخر اسمه علم الصَّرف، وكلُّ ذلك في إطار المعطى الوظيفي الذي يحقق ويجسِّد هذه العلاقة كما سيتبين ذلك في السطور التالية.

المحور الثالث

مظاهر من التكامل المعرفي بين علمي النَّحو والصَّرف

مظاهر التكامل في باب الأفعال:

كثير من موضوعات النَّحو تعتمد على علم الصَّرف ممَّا يمنع الخطأ في الكتابة الوظيفية للكلمة على الوجه الصحيح، وأيضاً يتم على ضوء ذلك التفريق بين الاسم والفعل، كما في كلمة (يحي) مثلاً في جملة: يا يحي أدرس جيّداً، فهنا (يحي) اسم بينما كلمة (يحيا) في جملة: يحيا الوطن، فعل(١).

كما أنَّ كثيراً من قضايا الصَّرف تتم معالجتها ومناقشتها بالإيضاح عن وظائفها النَّحوية، وخير دليل على ذلك ما ورد في باب التعدي واللزوم، حيث قال الزجاجي: "وفعل يتعدى إلى مفعولين، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، مثل: ظننتُ وعلمتُ، ثم قال: "اعلم أنَّ هذه الأفعال إذا بدأت بها نصبت مفعولين، ولم يجز الاقتصار على أحدهما دون الآخر كقولك: ظننتُ زيداً عالماً وحسبتُ أخاك شاخصاً وخلتُ عمراً مقيماً، ويُلاحظ هنا أنَّه يناقش مباحث في الصَّرف هي تعدي الفعل ولزومه، ثمَّ يعرض للوظيفة النَّحوية التي تؤديها هذه الأفعال من خلال التراكيب، وهذه مباحث علم النَّحو:(٢).

ويظهر هذا التكامل المعرفي أيضاً عند ابن السراج وذلك في قوله: "والأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد كلّها إذا نقلها من (فَعَل) إلى (أَفْعَل) كانت من باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين تقول: ضَربَ زيدٌ عمراً، ثم تقول: أضربتُ زيداً عمراً، أي: جعلتُ زيداً يضربُ عمراً، فـ(عمرو) في المعنى مفعول لـ(زيد)، فهذه هي الأفعال التي يجوز لك فيها الاقتصار على المفعول الأول"(٣).

---

(١) شذا العرف في فن الصّرف، الشيخ أحمد الحملاوي، ص١٢، وانظر علم الصَّرف تعريفه وأهميته وفروعه، ليلى قحاويش، ٢٠٢١م، ص٧.

(٢) كتاب الجمل في النَّحو، ص٢٧ – ٢٨.

(٣) الأصول في النَّحو، ابن السراج، ج١، ص١٧٧.

وعلى المنوال نفسه ذهب السيوطي إلى إقحام مباحث النَّحو عند حديثه عن الصَّرف بقوله: "فإذا كان الفعل من باب (أعلمت) لم يجز إلَّا إقامة الأول خاصة نحو: أعلمتُ زيداً عمراً منطلقاً، فتقول: اعلم زيدٌ عمراً منطلقاً، ولا يجوز خلاف ذلك، لأنَّ الأول من هذا الباب فعل صريح والباقي ليسا كذلك بل أصلهما المبتدأ والخبر، فلما اجتمع المفعول الصريح مع غيره لم يَقم إلَّا المفعول الصريح"(١)، أمّا في باب (ظننت) فكلاهما غير صريح، وفي باب (كسوت) فكلا المفعولين فيه مفعول صريح(٢).

وأيضاً وظَّف العلماء الدرس النَّحوي في أوزان الفعل المضعّف لفهم المعاني، كما في الفعل الذي يدلُّ على التكثير وغيره مثل: قطّعت الشيء، وكفَّرت فلاناً أي: نسبته إلى الكفر، وفي وزن الفعل (انفعل) تقول: كسرتُ القلمَ فانكسر، وأطلقتُ الحمامَ فانطلق وغيره، وفي (تفعَّل) تقول: علَّمته الحسابَ فتعلَّمه، وكسّرتُ الحديد فتكسَّر، وفي (استفعل) مثل: استغفرت الله، ومنه المثل المشهور: (إنَّ البغاث بأرضنا يستنسر)، واستعان محمَّد بالله أي: طلب عونه، واستنوق الجمل، أي: صار ناقة، وفي (افعوعل) مثل: اعشوشب المكان، أي: كثر فيه العشب(٣).

وتتمثل مظاهر التكامل والالتقاء بين علمي النَّحو والصَّرف في بناء الفعل للمجهول إذا كان على وزن (فَعَل) أو (يَفْعِل) أو (أفْعَل)، فتتغير أوزان هذه الأفعال صرفياً ويكون لها وضعاً جديداً عند إسنادها للاسم فتقول في: "أُنْزِل

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط٢ ١٤٢٧هـ – ٢٠٠١م، ج١، ص٥١٩.

(٢) المصدر نفسه، ج١، ص٥٦٧.

(٣) دراسات في علم الصَّرف، دكتور عبد الله درويش، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط٣ ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م، ص ١٦–١٨.

المطرُ": يُحذف الفاعل لأغراض معنوية أو لفظية أو لإقامة الوزن أو لتقارب الأسجاع ، وحلَّ نائب الفاعل محله وهو (المطر)، وهذا ما تقتضيه الفصاحة التي تحتاج إلى الاختصار والإيجاز، لأنَّه معلوم أنَّ مُنْزِل المطر هو الله تعالى، ومنه: طُعِنَ عُمرُ، وقُتِلَ الأميرُ، وضُرِبَ اللصُ، ونُبذت الصنائعُ وجُهِلَ قَدرُ المعروف(١)، قال الشاعر(٢):

وَأَدرَكَ المُتَبَقِّى مِن ثَميلَتِهِ * وَمِن ثَمائِلِها وَاستُنشِئَ الغَرَبُ

ولو نصب (الغرب) لاختلفت القوافي(٣).

ولمّا كانت نيابة المفعول به عن الفاعل مشروطة بتغيير فعل الفاعل من نسبة إلى نسبة ممّا يشكّل له وضعاً جديداً، فهذا عين ما يروم إليه مفهوم التكامل المعرفي.

ولا يعدم الباحث أن يجد – أحياناً – بعض من قضايا النَّحو محشوة حشواً في ثنايا الكلام على الصَّرف، حيث أورد الدكتور عبده الراجحي التمثيل بالنَّحو في مباحث الصَّرف كثيراً، فذكر في تعريفه للتعدية بأنَّها جعل الفعل اللازم متعدياً، كالفعل (خرج) فهو لا يأخذ مفعولاً به، تقول: خَرجَ زيدٌ، فإذ زدته جعلته متعدياً فتقول: أخرجتُ زيداً، ثم يتحدث عن الأفعال المزيدة قائلاً: "فالزائد في اللُّغة سواء في الصَّرف أم النَّحو ليس وجوده لعدمه وإنَّما هو مجرد اصطلاح ص رفي أو نحوي له وظيفة صرفية أو نحوية، وتلك حقيقة مهمة في الدرس اللُّغوي"(٤)، ومن ثمَّ يعرج بالحديث عن المعاني التي تُزاد لها الهمزة وتعطي

(١) شرح جمل الزجاجي، علي بن مؤمن بن محمَّد بن علي بن عصفور الإشبيلي، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه فوّاز الشعار، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ج١، ص٥٦١.

(٢) من شواهد شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٥٦٢، الثميلة: هي بقية الماء في الحفرة التي في الجبل، استنشئ: شم، الغربُ: الماء يسيل من الحوض.

(٣) المرجع نفسه، ج١، ص٦٢.

(٤) التطبيق الصَّرفي، تأليف د. عبد الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص٢٩

معانٍ دلالية ونحوية جديدة كقولك: أكرمتُ زيداً، يعني: وجدتُ زيداً كريماً، أي: وجدته على صفة معينة، والدلالة على استحقاق صفة كقولك: أحصدَ الزرعُ، أي: استحق الحصاد، والدلالة على الكثرة كقولك: أشجر المكان، أي: كثُر شجره، والدلالة على المشاركة أي: الفعل حادث من الفاعل والمفعول كقولك: ضارب زيدٌ عمراً(١)، وقد ذكر سيبويه أنَّ اختلاف الألفاظ لاختلاف المعاني حجة لاختلاف الإعراب للمعاني، كما خالفوا بين الألفاظ للمعاني نحو: ذهب وجلس(٢).

وهذا كلّه لا يتأتى لولا وجود هذا التكامل المعرفي الذي به يتم تفسير الظواهر وتيسير فهم العلاقات الوظيفية بين أجزاء الكلام، ولعلَّ الأثر العلمي يشمل قضايا العلمين معاً.

التكامل في باب المشتقات:

يتجلى التكامل المعرفي بين النَّحو والصَّرف أوّل ما يتجلى في باب المشتقات، وقد ذهب العلماء إلى إدراج قضايا الصرف في مباحث علم النحو، حيث أنّ هنالك بعض الأبواب الصرفية لها وظائف نحوية منها: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل والمصدر وغيره، وعلى سبيل المثال بناء (ضارب) باسم الفاعل، واسم الفاعل هو أُشتق من مصدر المبني للمعلوم لمن وقع منه الحدث أو تعلّق به، ويُشتق منه الفعل الثلاثي المتعدي واللازم على وزن (فَعَل) بفتح العين نحو: (ضارب) من ضرب و(دارس) من درس، و(ناصر) من نصر، و(غذا) من غاذٍ و(عالم) من عَلِم، و(حامض) من حَمُض، ومن غير الثلاثي بزنة مضارعه مع قلب (ياء) المضارع ميماً مضمومة، نحو: مُدَحْرِج ومُسْتَخْرِج(٣). وقال في إعماله:

(١) التطبيق الصَّرفي، تأليف د. عبد الراجحي ، ص ٣٠ – ٣٢.

(٢) الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمَّد هرون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج١، ص٨.

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٣، ص٦٢، وشذا العرف، الحملاوي، ص٨٥.

"إن كان مجرّداً عمل وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال بشرط الاعتماد، وإن كان بالألف واللام عمل مطلقاً"، وأشار سيبويه إلى ذلك بقوله: "الفاعل يعمل عمل الفعل المضارع في المعنى إذا أردت فيه من المعنى ما أردت من (يفعل)، كان منوناً نكرة"(١). يعني أنّ اسم الفاعل إذا كان منوناً عمل عمل الفعل المضارع في ما بعده نحو: هذا ضاربٌ زيداً الآن أو غداً(٢)، وهذا ما ثبت لاسم المفعول أيضاً، واسم المفعول هو ما كان بناؤه على زنة (مفعول) من الثلاثي قياساً مطرداً نحو: قصدتُه فهو مقصودٌ وضربتُه فهو مضروبٌ، ومررتُ به فهو ممرورٌ به، وشتمتُه فهو مشتومٌ، وعلمتُه فهو معلومٌ، ولا يُبنى اسم المفعول من (فَعُل) نحو: ظَرُف، لأنّه لا يتعدى إلى مفعول(٣)، وفي إعماله تقول: أمضروبٌ الزيدان الآن أو غداً، أو جاء المضروبُ أبوهما الآن أو غداً أو أمس"(٤)، وفي ذات السياق ذهب ابن هشام الأنصاري، متحدثاً عن الوصف البنائي لاسم الفاعل محدداً الوظيفة النحوية لإعرابه قائلاً: "هو الوصف الدال على الفاعل الجاري على حركات المضارع وسكناته كضارِب ومُكْرِم، ولا يخلو أن يكون بـ(أل) أو مجرّداً منها، فإن كان بـ(أل) مطلقاً ماضياً أو مضارعاً أو حالاً أو مستقبلاً مثل: جاء الضاربُ زيداً أمس أو الآن أو غداً"(٥)، وأوضح من هذا وأصرح ما قاله د. عبده الراجحي: "وإذا قلت: زيدٌ قارئٌ كتاباً، فأنت لا تستطيع أن تعرف موقع كلمة (كتاباً) إلَّا إذا عرفت أنّ كلمة (قارئ) اسم فاعل، أي: أنّك لا تعرف الوظيفة النَّحوية لكلمة (كتاباً) إلَّا بمعرفة البنية الصَّرفية

(١) الكتاب، سيبويه، ج١، ص١٦٤.
(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٣، ص٥٦.
(٣) المرجع نفسه، ج٣، ص٦٤، وانظر كتاب الجمل في النحو، الزجاجي، ص٣٠٠.
(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٣، ص٥٦.
(٥) شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمَّد عبد الله بن جمال الدين بن هشام الأنصاري، تأليف محمَّد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ص٢٩٤.

لكلمة(قارئ)، وهكذا"[١]، وهنا تظهر أهمية التكامل المعرفي حيث لا يمكن التفريق بين صيغة أو كلمة على وزن (فاعل) أو (مفعول) إلَّا بالقياس النَّحوي، كما تكمن الأهمية من جهة أنَّ الصَّرف يمهِّد لدراسة النَّحو وهو يُكمل له.

قال أحد الباحثين وقد نظر إلى ضرورة هذا التكامل: "إنَّ صيغة (فاعل) لا يمكن أن يتم فهمها إلَّا بوضعها في إطار نحوي قياسي، لأنَّ هذه الصيغة يمكن أن ترد في مجال الوصف ويمكن أن ترد في مجال العلمية، والتفرقة بين المجالين يحدّده السياق، فإذا قلنا: عادلُ مجتهد، أو يا عادل لا تهمل واجبك، تعيَّن كونهما علماً، أو عمر بن الخطاب حاكمٌ عادلٌ، تعيين كونهما وصفاً"[٢]، ومن ذلك قولهم: قد يأتي اسم الفاعل من (أفعل) على وزن فاعل سماعاً، وكان من حقه أن يأتي على وزن (مفعل) فمن ذلك قولهم: (أيفع الغلامُ فهو يافع، وألقحت الريحُ الزرعَ فهو لاقح، ومنه في القرآن الكريم:﴿ **وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ** ﴾[٣]، ثم قالوا: "إنَّ اسم المفعول مرتبط بالفعل المبني للمجهول، والفعل المبني للمجهول إن كان لازماً ذُكر بعد ظرف أو جار ومجرور مثل: أُقنتع بالأمر لدى الرئيس، فالأمر مُقتنَعٌ به بفتح النون"[٤].

وبناءً على هذا الاختلاف سوف تُحدد الوظائف النَّحوية، ومن هذا النموذج نلحظ أنَّ الفهم الصَّرفي يؤدي إلى فهم نحوي.

ومظهر آخر من مظاهر التكامل يمثِّله الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة، فإذا قُصد بكلمة وزنها الصرفي على (فاعِل) أن تكون للثبوت والدوام، فهي صفة مشبهة لا اسم فاعل مثل قولنا: محمَّد يشتغل كاتباً في ديوان الوزارة،

(١) التطبيق الصَّرفي، د. عبده الراجحي، ص٨.

(٢) قضايا صرفية، د. حمد محمَّد عبد السلام، جامعة القاهرة، الخرطوم، ١٩٨٥م، ص٦.

(٣) سورة الحجر، الآية (٢٢).

(٤) دراسات في علم الصَّرف، دكتور عبد الله درويش، ص٥٥.

ومن هذا القبيل إذا قلنا: محمَّدٌ عالمٌ بالخبر ومحمدٌ عالمٌ، فـ(عالم) في المثال الأول اسم فاعل وفي الثاني: صفة مشبهة[١]، كما يُفرَّق بين اسم المكان واسم الزمان بزنة اسم المفعول بحسب السياق، فمن أمثلة اسم المكان قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾[٢]، ومن أمثلة اسم الزمان قوله تعالى:﴿ لِّكُلِّ نَبَإٍ مُّسْتَقَرٌّ ﴾[٣][٤]، أما في اشتقاق اسم المكان والمصدر من (فَعَل) يفْعِلُ بفتح العين في الماضي وكسرها في المستقبل؛ فالمصدر منه (مَفْعَلٌ) بفتح العين واسم المكان منه (مَفْعِلٌ) بكسر العين وكذلك اسم الزمان تقول: ضرب يضرب مَضْرباً، وهذا مَضْرِبُ القوم لموضع الضرب، وكذلك اسم الزمان تقول: أتت الناقةُ على مَضْرِبها أي: على زمان ضِرابها، وغرس القومُ مَغْرَساً ومَغْرِساً، إذا أردت المصدر بالفتح، والمغرِس: المكان[٥].

إذن فالاشتقاق مبحث من مباحث الصَّرف، ولكنه يعمل عمل عامله حيث تتجلى من خلاله العلاقة التكاملية بين النَّحو والصَّرف، وهي علاقة واضحة، إذ لا يمكن اشتقاق النص دون مراعاة هذا التكامل والتفاعل بين بناء الاسم المشتق وطريقة إعماله نحوياً، كما في حالة اسم الفاعل والصفة المشبهة.

وفي إطار التكامل من جهة أنَّ الصَّرف يحتاج إلى بيان المعاني من خلال النَّحو؛ ذكر النحاة أنَّ (ضَارِب) تعمل عمل (يَضْرِب)، كما أنَّ (يَضْرِب) أُعرب لأنَّه ضارعه، والمصدر الذي يكون بمعنى (أن أفعل) أو (أن يفعل) يعمل عمل اسم الفاعل؛ لأنَّه اسم الفعل وفيه دليل على الفعل، ولا يتقدم مفعوله على فاعله، لأنَّه لم يقوَ قوة اسم الفاعل، كما أنَّ الفعل دليل على المفعول

(١) دراسات في علم الصَّرف، دكتور عبد الله درويش، ص٦٤.
(٢) سورة البقرة، الآية (١٢٥).
(٣) سورة الأنعام، الآية (٦٧).
(٤) دراسات في علم الصَّرف، دكتور عبد الله درويش، ص٦٧.
(٥) كتاب الجمل في النحو، الزجاجي، ص٣٨٨.

فنصبت لمضارعته المفعول[١]، أما الوظيفة النحوية للمصدر فهو يعمل عمل الفعل في موضعين: أحدهما: أن يكون نائباً مناب الفعل، مثل: ضرباً زيداً، فـ(زيداً) منصوب بـ(ضرباً)، لنيابته مناب (أضرب) فيه ضمير مستتر كما في (أضرب)، الموضع الثاني: أن يكون المصدر مقدراً بأن والفعل إذا أردت به المضي أو الاستقبال مثل: عجبتُ من ضربكَ زيداً أمس أو غداً، والتقدير: عجبتُ من أن ضربتَ زيداً أمس أو من أن تضرب زيداً غداً، ويُقدر بما والفعل إذا أُريد به الحال مثل: عجبتُ من ضربك زيداً الآن[٢]، أما إذا أُضيف المصدر إلى الفاعل فيجره ثم ينصب المفعول نحو: عجبتُ من شربِ زيدٍ العسلِ، كما يُضاف المصدر إلى الظرف ثم يرفع الفاعل وينصب المفعول نحو: عجبتُ من ضربِ اليومِ زيدٌ عمراً[٣].

وهنا يُلاحظ أنّ المصدر من المشتقات التي تعمل عمل فعلها وهو بذلك يبرز صورة من صور التكامل بين الدرس النحوي والدرس الصرفي.

وقد تُستعرض أحوال صرفية أخرى كاشتقاق المصدر من الثلاثي نحو: قام قياماً وقعد قعوداً، ثمَّ يُناقش إعرابهما، فيُقال: فهو منصوب أبداً إذا أطلقت الفعل عليه في موضعه، فإن نقلته عنه صار كسائر الأسماء، وجرى بوجوه الإعراب كقولك: "أعجبني خروجُك وكرهتُ قدومَ بكرٍ، وغضبتُ من كلام أخيك"[٤]، ومن ذلك قولهم في المصدر: المراد بالمصدر هنا المفعول وليس الموضع نحو: مركبٌ فارهٌ ومشربٌ عذبٌ، أي: مركوب، ويجوز أن يكون المراد به موضع الركوب وموضع الشرب كما يُقال: جرى النهر، والنهر لا يجري وإنَّما يجري الماء فيه، ثمَّ استشهدوا بشاهد نحوي دليلاً على حجتهم بقوله

(١) الإيضاح في علل النَّحو، الزجاجي، ص١٣٥.
(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٣، ص٤٣.
(٣) شذا العرف، الحملاوي، ص٨٥.
(٤) كتاب الجُمل في النَّحو، الزجاجي، ص٣٢.

تعالى: ﴿ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾[1]، فأضاف الفعل إليها، وإن كان الماء هو الذي يجري فيها لما فيه من معنى المجاورة"[2].

ومن مظاهر التكامل، بناء اسم التفضيل الذي هو وصف على وزن (أَفْعَل) للموازنة بين شيئين، ومؤنثه (فُعْلَى) كأفْضَل وفُضْلَى، وأكْبَر وكُبْرَى، ولا يُصاغ من فعل ثلاثي الحرف مثبت متصرِّف معلومٌ تام قابل للتفضيل غير دال على لون أو عيب[3].

قال النَّحويون: إنَّه لابدّ من أن يشترك شيئان في صفة ويزيد أحدهما عن الثاني، فمعنى قولنا: محمَّد أكرمُ من عليّ: على أنّهما اشتركا في صفة الكرم، ولكن أحدهما زاد عن الآخر، وقد لا تراعى هذه المسألة مثل قول الفرزدق[4]:

إنَّ الَّذي سَمَكَ السَّماءَ بَنَى لَنَا * بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

فلولا السياق النَّحوي واللُّغوي لم يتبين المعنى المراد، حيث إنّ القائل لم يقصد أن يثبت لبيت خصمه أي نوع من العزة أو الطول[5].

ومن صور التكامل التي ربط فيها النحاة بين الأبنية الصَّرفية واستقراء كلام العرب لإقامة المعنى الصحيح؛ قيام الظرف مقام الفاعل، حيث ذكر ابن عصفور أنَّه يُشترط في إقامته أن يكون تاماً متصرفاً، أي: يجوز استعماله في موضع الرفع نحو: قِيم يومُ الجمعةَ، ويُشترط في المصدر أن يكون متصرفاً فلا

---

(١) سورة البقرة، الآية (٢٦٦).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابن الأنباري، تحقيق الشيخ محمَّد محي الدين عبد الحميد، بيروت، ١٩٨٢م، ج١، ص٢٣٥ – ٢٤٥.

(٣) جامع الدروس العربية، تأليف مصطفى الغلاييني، ص٢٠٠.

(٤) ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدَّم له الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، ص٤٨٩.

(٥) دراسات في علم الصَّرف، د. عبد الله درويش، ص٧٣.

يجوز إقامة (معاذ الله) مقام الفاعل، لأنَّ العرب التزمت فيه أن يكون منصوباً على المصدر، وقالوا: يُشترط فيه أن يكون مختصاً في اللفظ أو في التقدير نحو: قِيم قيامٌ حسنٌ، فإذا لم يُصف القيام لم يجز؛ لأنَّه لا فائدة فيه لأنَّه معلوم أنَّه لا يُقام إلَّا قيام(١)، هذا، وقد أنكر إبراهيم السامرائي مجيء الظرف المصدر نائباً للفاعل متسائلاً كيف يكون يوم الجمعة نائباً عن فاعل محذوف؛ ويوم الجمعة خالص للظرفية، وبناؤه على ظرفيته لا يمنعه قول النحويين ببنائه للفاعل، ثمَّ إنَّ هذا اجتهاد من النحويين وليس استقراء كلام العرب، وفي قولهم: جلسُ جلوسٌ حسن، أين نظيره من كلام العرب شعراً أو نثراً؟ ويستطرد قائلاً: "ومثل هذا: لو قلت: وُقف أمام الأمير وحافظت على الظرف المنصوب أتراك أخطأت؟ لا لم تخطئ لأنَّ (أمام) ظرف له حقه"(٢).

إذن، إذا اجتمعت المفعولات التي تقوم مقام الفاعل وهي المفعول المطلق والظرف من الزمان والظرف من المكان والمفعول به والمجرور للفعل، لم يقُم منها إلَّا المفعول به المسرح ويترك ما عداه كما في قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾(٣)، بنصب (قوم)، فقد أُقيم المجرور (بما كانوا) وتُرك المسرح وهو (قوم)، لأنَّ (قوم) ليس بمعمول لـ (يجزي) بل لفعل مضمر يدل عليه (يجزي) كأنَّه قال: وجزى اللهُ قوماً، ويكون مفعول (يجزي) ضمير المصدر المفهوم كأنّه قال: ليجزي هو أو ليجزي الجزاء، وهذا ما عليه البصريون، أمَّا

(١) شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٥٦٣.

(٢) من سعة العربية، تأليف إبراهيم السامرائي، دار الجيل، بيروت، ط١ ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م، ص٨٥.

(٣) سورة الجاثية، الآية (١٤).

الكوفيون فجوَّزوا ذلك لوروده[١]، وقد قرأ الجمهور(ليَجزى)، فقال أبو حيَّان: "وفي هذه الحالة يتغير المعنى الإعرابي:[٢]، فهنا تجدر الإشارة إلى أنَّ الخطأ في الصيغ الصَّرفية يذهب بالمعنى المقصود، وهو لا يقل خطورة عن الخطأ في الإعراب وأي خطأ نحوي، فكلّ ما اعترى هذه الكلمات من حالات صرفية ما كان له أن يتبيّن لولا تدخُّل النَّحو لتوضيح المعنى المراد، وهذا مظهر من مظاهر التكامل المعرفي.

قضايا متفرقة:

أحياناً يتدخل الصَّرف لتصحيح البناء كما في جمع: عرس أعراس وبوق أبواق، ولذلك لحن المتنبئ في قوله[٣]:

إذا كانَ بَعضُ النَّاسِ سَيفاً لِدَولَةٍ * فَفي النَّاسِ بوقاتٌ لَها وَطُبولُ

فجمع (بوقاً) على بوقات، فأخطأ في الاستعمال الصَّرفي[٤].

وعلى نفس المنوال عالج ابن عصفور أبنية الاسم المجرد والإبدال مبيّناً المعاني المترتبة على الاسم المبني أو المبدل فقال: "وهي صيغ من (فَعْل) كصَقْر وضَخْم، و(فُعُل) نحو: عُنُق، و(فِعَل) نحو: ضِلَع وزِيَم، ثم جاء بالشاهد النَّحوي[٥]:

باتَتْ ثَلاثَ لَيالٍ ثُمَّ واحِدَةً * بِذي المَجازِ تُراعي مَنزِلاً زِيَماً

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، ج١، ص٥٢٠ – ٥٢١.

(٢) البحر المحيط، أبو حيَّان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤١٣هـ، ج٨، ص٤٥.

(٣) ديوان أبو الطيب المتنبئ، دار بيروت، بيروت، ط١ ١٩٨٣، ج٣، ص٢٢٩.

(٤) المقرب، ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١ ١٣٩١هـ – ١٩٧١م، ج٢، ص٥١.

(٥) ديوان النابغة الذبياني، تحقيق وشرح كرم البستاني، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ط ١٣٨٣هـ – ١٩٦٣م، ص١٢٣.

أي: متفرقة الأهل، ثمَّ بسط القول في أوزان الاسم الذي زِيد فيه أكثر من حرف سواء كانت مجموعة أو مفروقة"[١]، وفي القسم الثاني استعرض حروف الإبدال وجمعها في: (أجد طويت منهلاً)، فعلى سبيل المثال ذكر أنَّ الهمزة تبدل من الألف[٢]، ومنه قول العجاج[٣]:

فَخِندِفُ هامَةُ هَذا العَألَمِ

وفي سياق متصل، قال ابن يعيش في كلمة (ذو مال): "وأمّا (ذو مال) فأصل (ذو) فيه (ذا) مثل: عصا وقفا، ويدل على ذلك قوله تعالى:﴿ **ذَوَاتَآ أَفۡنَانٖ** ﴾[٤]، وأنَّ لامه (ياء) أمثل من أن يكون واواً وذلك؛ لأنَّ القضاء عليها بالواو يصيرها من باب القوة والهوة، ممّا عينه ولامه من واحد، والقضاء عليها بالياء يصيرها من شويت ولويت، وهو أكثر من الأول والعمل إنَّما هو على الأكثر"[٥].

كما يتمظهر التكامل بين علمي النَّحو والصَّرف في كيفية التمييز بين المعاني في التقديم والتأخير، من خلال الصيغ النَّحوية، ومن ذلك أنَّ تقديم المفعول على الفعل يفيد التخصيص، فإذا قلت: زيداً ضربتُ، فهذا تخصيص لـ(زيد) دون غيره، وإذا قلت في تقديم الخبر: قائمٌ زيدٌ، يعني ذلك إثبات القيام لـ(زيد) دون غيره، وكذلك تقديم الظرف يدلّ عليه، فإذا قلت: أنّ إليّ مصير هذا الأمر، معناه أنَّه يخصني دون غيره، ومنه تقديم الأمر مثل قوله تعالى: ﴿ **بَلِ**

(١) الممتع في التصريف، ابن عصفور، ج١، ص٦٠ – ٦٥.

(٢) المرجع نفسه، ج١، ص٣١٩ وما بعده.

(٣) من شواهد الممتع في التصريف، ج١، ص٢١٩، وصدره: يا دارَ سَلمى يا اَسلَمي ثُمَ اَسلَمي، خندف: اسم قبيلة، الهامة: الرأس.

(٤) سورة الرحمن، الآية (٤٨).

(٥) شرح المفصّل، ابن يعيش، تأليف د. عبد اللطيف محمَّد الخطيب، جامعة الكويت، ١٩٩٩م، ص٢٣٦.

﴿ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ ﴾[1]، فيه دلالة على الأمر بتخصيص الله عزَّ وجلّ بالعبادة[2].

ومن أوجه التكامل المعرفي؛ إزالة اللبس بين البناء الصَّرفي والاستعمال النَّحوي، وتتجسَّد هذه الصورة في العطف على أفعال المطاوعة، حيث إنَّ فعل المطاوعة لا يُعطف عليه إلَّا بالفاء إلَّا أنّه قد يلبس هذا الأمر بأفعال أخرى، يعطي ظاهرها أنَّها للمطاوعة ولكن معناه مخالف لها فيُعطف عليه بالواو مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعۡ مَنۡ أَغۡفَلۡنَا قَلۡبَهُۥ عَن ذِكۡرِنَا ﴾[3]، بمعنى: صادفناه غافلاً وليس الفعل منقولاً من (غفل) حتى يكون معناه: صددناه، ولو كان كذلك لعُطف عليه بالفاء، كقولك: أعطيته فأخذ ودعوته فأجاب، ولا يُقال: كسرته وانكسر[4].

وهكذا يتأكّد ويتبيّن أنَّ الصَّرف يخدم النَّحو ويتكامل معه في خدمة المعاني، ويسهم في توضيح مسائله، ومن أجل ذلك لو تغيّرت وحدات الكلام؛ تغيّرت تبعاً لذلك المعاني، فلو قلت: حضر محمَّدٌ وحضرتْ فاطمةُ، بتذكير العامل في المثال الأول وتأنيثه في الثاني بسببٍ صرفي هو تذكير الفاعل وتأنيثه، فالمعاني النَّحوية هنا مختلفة بسبب اختلاف الصيغ الصَّرفية كما لو قلت: أنا حضرتُ وأنت حضرتَ، فكون (أنا) للمتكلِّم استدعى تطابقاً أن يكون الضمير المتصل بالفعل هو (تاء) الفاعل وكون (أنت) للمخاطب اقتضى أن يكون الضمير المتصل (تاء) المخاطب[5]، أما التأنيث بين الفعل والفاعل فهو قضية مشتركة بين النحو والصرف، قال ابن مالك:

---

(١) سورة الزمر، الآية (٦٦).

(٢) تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب، تأليف الدكتور محمَّد المختار ولد أباه، ص٥٧٩.

(٣) سورة الكهف، الآية (٢٨).

(٤) تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب، تأليف الدكتور محمَّد المختار ولد أباه، ص٥٧٩.

(٥) دراسات في علم اللُّغة، كمال بشر، ص٢٣٢.

وتاءُ تأنيثٍ تلي الماضي إذا كان لأنثى كـ(أبت هندُ الأذى)

يعني إذا أُسند الفعل الماضي إلى مؤنث لحقته تاءٌ ساكنة تدل على كون الفاعل مؤنثاً، وهذا الكلام يُفهم من وجهين: أحدهما: صرفي، والآخر نحوي، فالتأنيث هو المعنى النحوي والمؤنث هو المبنى الصرفي(١)، كما في قوله: الكتف أكلتُها، فالكتفُ مؤنث لإعادة ضمير المؤنث عليه(٢).

كما تبرز قضية في غاية الأهمية وهي أنَّ اختلاف الفروق بين الألفاظ أو الكلمات يؤدي إلى اختلاف في التحليل النَّحوي، كما في النسب، والنسب هو تغييرٌ صرفيّ يحدث بإضافة (ياء) مشددة قبلها مكسور في آخر الاسم على وزن (فَعَل) أو (فُعُل) أو(فعّال) أو (فاعِل) لتدل على نسبته إلى المجرد منها(٣)، وذلك لأنَّ الكلمة المنسوبة تنتمي إلى نوع من الكلمات لم تكن تنتمي إليه قبلاً، فإذا قلت: رجلٌ مصريٌّ، حيث تقع مصري صفة، ولم تكن كلمة (مصر) قبل النسب – وهو من مواد الصَّرف – صالحة لأن تقع هذا الموقع، وإنَّما يُحدّد وقوعها في نحو: رجل من مصر، والفرق واضح بين الجملتين من الناحية النَّحوية لاختلاف التركيب واختلاف الإعراب معاً(٤).

إذن هنالك خطٌ تفكيريٌ واضح بين العلماء بشأن ربط هذين العلمين وعدم عزلهما عن بعض وهذا يتضح لنا من خلال ما قاله الجرجاني: "إذا نظرتم في الصفة مثلاً فعرفتم أنَّها تتبع الموصوف، وأنَّ مثالها قولك: جاءني رجلٌ ظريف ومررتُ برجلٍ ظريفٍ، هل علمتم أنَّ وراء ذلك علماً"(٥)، وقد عزّز ابن جني ذلك بقوله: "ألا ترى أنّك إذا سمعت أكرم سعيدٌ أباه وشكر سعيداً أبوه، علمت

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٢، ص٣٩.
(٢) شرح المكودي على ألفية ابن مالك، ص٣١٣.
(٣) الكتاب، سيبويه، ج٣، ص٣٣٥.
(٤) المرجع نفسه، ص٢٣٢.
(٥) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمَّد محمَّد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط٣ ١٩٩٢م، ص٢٨.

برفع أحدهما ونصب الآخر – الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه"[١].

قال ابن الأثير: "اعلم أنَّ من أقسام الفاعل والمفعول ما لا يُفهم إلَّا بعلاقة، كتقديم المفعول على الفاعل"[٢]، وعلى هذا ورد قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾[٣]، ويجسِّد هذا قول أبي النجم[٤]:

قَد أَصبَحَتْ أُمُّ الخَيارِ تَدَّعي * عَليَّ ذَنباً كُلُّهُ لَم أَصنَعِ

قال بعض النحاة في تفسير معنى هذا البيت أنَّه رفع للضرورة وأنّ نصب (كلّ) لا يكسر له وزناً ولا يمنع من معنًى أراده، إلَّا أنَّه في رفعه لـ(كلّ) رأى أنَّ النصب يمنعه ما يريد، وذلك لأنَّه أراد أنّها تدعي عليه ذنباً لم يصنع منه شيئاً البتة لا قليلاً ولا كثيراً، ولا بعضاً ولا كلًّا، والنصب يمنع من هذا المعنى، ويقتضى أن يكون قد أتى من الذنب الذي ادعته بعضه[٥]، وإنَّما جاز رفع (كلّ) على الابتداء لأنَّه قدَّمه، ولو أخرّه فقال:"(لم أصنع كله) لتعيّن النصب، واحتمل المعنى أنَّه صنع بعض الذنب"[٦].

ومن هنا يبرز دور تكامل المعرفة للتفريق بين المعاني من حيث التخصيص والتوضيح والتأكيد، وعليه عندما يقرر العلماء ضرورة الالتزام باللغة العربية نحواً كان أو صرفاً أو لغةً؛ إنَّما يفعلون ذلك لأهمية وضوح المعاني حتى لا تستغلق على فهم القارئ، وفي هذا الصدد قال سيبويه: "إذا قلت: كان رجلٌ ذاهباً، فليس في هذا شيء تُعلمه كان جهله، ولو قلت: كان رجلٌ من آل

(١) الخصائص، ابن جني، ج١، ص٣٥.
(٢) تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دكتور محمَّد المختار ولد أباه، ص٥٧٨.
(٣) سورة فاطر، الآية (٢٨).
(٤) من شواهد شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٣٣٤.
(٥) دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص٢٧٨.
(٦) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج١، ص٣٣٤.

فلان فارساً حسنُ لأنّه قد يحتاج إلى أن يُعلمه أنَّ ذلك في آل فلان وقد يجهله، ولو قلت: كان رجلٌ في قومٍ عاقلاً، لم يحسن، لأنَّه لا يُستنكر أن يكون في الدنيا عاقلٌ وأن يكون من قوم، فإذا لم تتكامل صحة البناء التركيبي الصحيح ابتداءً؛ لا يتأتّى السياق اللُّغوي والنَّحوي الصحيح"[١].

(١) الكتاب، سيبويه، ج١، ص٥٤.

الخاتمة

الحمدُ لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تُنال الخيرات والبركات، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد.

تناولت هذه الورقة البحثية التكامل المعرفي بين علمي النَّحو والصَّرف، ومما تقدّم يُلاحظ أنّ قضية التكامل المعرفي قد حُظيت باهتمامٍ كبير من قبل العلماء فجاءت تصوراتهم متسقة من حيثُ إنّ النحو والصرف علمان مشتركان في تأدية المعاني والأغراض اللغوية في الكلام وتقويم اللسان العربي وتحصينه من الخطأ واللحن، ومن خلال الأمثلة والنماذج التي تم طرحها توصلت إلى النتائج الآتية:

١ – كشفت الورقة البحثية أنّ التكامل المعرفي بين النحو والصرف يساعد في تفسير الظواهر اللغوية وتيسير فهم العلاقات الوظيفية بين أجزاء الكلام.

٢ – أظهرت الورقة البحثية أنّ الاختلاف في الصيغ الصرفية والفروق بين الألفاظ والكلمات، يؤدي إلى اختلاف في التحليل النحوي كما في باب النسب واستخدام الضمائر بين الفعل وتذكير وتأنيث الفاعل وغيره.

٣ – أكّدت الورقة البحثية أنّ دراسة الصرف خطوة ممهِّدة للدرس النحوي مما يتعذر التفريق بينهما.

٤ – أهم ما يؤكّد متانة ووثوق الصلة بين النحو والصرف هو المباحث ذات الصبغة المشتركة كما في المشتقات، حيث هنالك علاقة بين اشتقاق النص وبناء الاسم المشتق وإعماله نحوياً كما في حالات اسم الفاعل واسمي الزمان والمكان.

٥ – بيّنت الورقة البحثية أنّ الحقائق النحوية تتشكّل بناءً على المواضع، فلابدّ من النظر إلى السياق للتمييز بين الأسماء المبنية كاسمي الزمان والمكان إذا جاءا على زنة (مفعول).

٦ – أبرزت الورقة البحثية أهمية التكامل المعرفي في التفريق بين المعاني من حيث التخصيص والتوضيح والتأكيد كما في تقديم المفعول علي الفاعل والخبر علي المبتدأ، كما تبرز أهميته في إزالة اللبس في البناء الصرفي والاستعمال النحوي كالعطف علي افعال المطاوعة بالفاء .

٧– أوضحت الورقة أن هنالك تأثيراً وتأثراً بين النحو والصرف لجهة أن بعض الحالات الإعرابية تؤدي إلى تغيير الوزن الصرفي للكلمات، كما يؤثر الصرف في إعراب بعض الكلمات كالفعل المتعدي والفعل المعتل، فالخطأ في الصيغ الصرفية يذهب بالمعاني المرادة من النص .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- إحياء علوم الدين، أبو حامد محمَّد بن محمَّد الغزالي، دار المعرفة، بيروت.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيَّان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمَّد، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط١ ١٩٩٨م.
- الأصول في النَّحو، أبو بكر محمَّد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣ ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن الأنباري، تحقيق الشيخ محمَّد محي الدين عبد الحميد، بيروت، ١٩٨٢م.
- الإيضاح في علل النَّحو، الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، ط٣ ١٣٩٩–١٩٧٩م.
- البحر المحيط، أبو حيَّان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤١٣هـ.
- التطبيق الصَّرفي، تأليف د. عبد الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- التكامل المعرفي بين العلوم اللُّغوية والعلوم الشرعية عند الشاطبي، عبد الرحمن يجيوي، جامعة القزوين، المغرب.
- التكامل المعرفي في المنظومة التعليمية الجامعية، مقارنة تأصيلية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها، د. عقيلة حسين، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، العدد السابع، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٤م.
- تاريخ النَّحو العربي في المشرق والمغرب، تأليف الدكتور محمَّد المختار ولد

أباه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م، ط٢ ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
– ترتيب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي، ط١.
– ترتيب القاموس المحيط، الأستاذ الطاهر أحمد الزاوي، ط٢.
– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أبو عبد الله جمال الدين محمَّد بن عبد الله بن مالك الطائي، تحقيق وتقديم محمَّد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.
– جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، دار الكوخ، ط١ ٢٠٠٤م.
– جماع العلم، محمَّد بن إدريس الشافعي، دار الآثار، الكويت، ٢٠٠٢م.
– حاشية الصّبان، محمَّد علي على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤١٧هـ.
– الخصائص، ابن جني، تحقيق محمَّد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتب، ط١.
– دراسات في علم الصَّرف، دكتور عبد الله درويش، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط٣ ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.
– دراسات في علم اللُّغة، د. كمال محمَّد بشر، دار المعارف، مصر، ط٩ ١٩٨٦م.
– دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمَّد محمَّد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط٣ ١٩٩٢م.
– ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدّم له الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
– ديوان المتنبئ، أبو الطيب، دار بيروت، بيروت، ١٩٨٣م.
– ديوان النابغة الذبياني، تحقيق وشرح كرم البستاني، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٨٣هـ – ١٩٦٣م

- الرسالة، محمَّد بن إدريس الشافعي، تحقيق أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شذا العرف في فن الصَّرف، الشيخ أحمد الحملاوي، ضبطه وشرحه ووضع فهارسه د. محمَّد أحمد قاسم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.
- شرح ابن عقيل القاضي بهاء الدين عبد الله بن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف محمَّد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩م.
- شرح التصريف الملوكي، موفق الدين بن يعيش، تحقيق فخر الدين قباوة، حلي، ١٩٧٣م.
- شرح المفصّل، موفق الدين بن يعيش، تأليف د. عبد اللطيف محمَّد الخطيب، جامعة الكويت، ١٩٩٩م.
- شرح المكودي أبو زيد عبد الرحمن بن علي على ألفية ابن مالك في علمي الصَّرف والنَّحو، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م.
- شرح جمل الزجاجي، علي بن مؤمن بن محمَّد بن علي بن عصفور الأشبيلي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمَّد عبد الله بن جمال الدين بن هشام الأنصاري، تأليف محمَّد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية.
- الضروري في صناعة النَّحو، القاضي أبو الوليد بن رشد الحفيد، تحقيق ودراسة منصور علي عبد السميع، جامعة حلوان، ط١ ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.
- علم الصَّرف تعريفه وأهميته وفروعه، ليلى قحاويش، ٢٠٢١م.

- قضايا صرفية، د. حمد محمَّد عبد الدائم، جامعة القاهرة، الخرطوم، ١٩٨٥م.
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمَّد هرون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- كتاب التعريفات، علي بن علي الزين الجرجاني، تحقيق جماعة من العلماء بإشراف دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
- كتاب الجمل في النَّحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل.
- كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، بيروت.
- لسان العرب، محمَّد بن مكرم بن منظور، دار المعارف، مصر، ط٣.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، نصر الدين ضياء الدين المعروف بابن ال أثير، تحقيق محمَّد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- المدارس النَّحوية، شوقي ضيف، القاهرة، ١٩٨٤م.
- المفصّل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق على بوم لحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١ ١٩٩٣م.
- المقدمة الجزولية في النَّحو، تحقيق وشرح د. شعبان عبد الوهاب محمَّد، مراجعة حامد أحمد نيل، ود. فتحي محمَّد أحمد جمعة.
- المقرّب، ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١ ١٣٩١هـ – ١٩٧١م.
- الممتع في التصريف، ابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق، ط٣.

- المنصف، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، بمصر، ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م.
- محيط المحيط، بطرس البستاني،
- مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، تحقيق عبد السلام الشدادي، بيت العلوم والفنون والآداب، الدار البيضاء.
- مقدمة التكملة الجزء الثاني من الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.
- من سعة العربية، تأليف إبراهيم السامرائي، دار الجيل، بيروت، ط١ ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- نزهة الطرف في علم الصَّرف، صادق بن محمَّد البيضاني، العين، ١٤٢١هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢ ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٩٨٨
المحور الأول: مفهوم التكامل المعرفي	٩٨٩
المحور الثاني: تعريف علمي النحو والصرف والعلاقة بينهما	٩٩٣
المحور الثالث: مظاهر من التكامل المعرفي بين علمي النحو والصرف	١٠٠٣
الخاتمة	١٠١٩
المصادر والمراجع	١٠٢١
فهرس الموضوعات	١٠٢٦